وأهداف التنمية الوطنية للبلدان النامية على أساس نهج موحّد حيال التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وإذ يحيط علماً بالفقرة ٨ من الاستراتيجية الانمائية الدولية التي تقضي بأن الهدف النهائي للتنمية يتمثل في التحسين المستمر لرفاهية السكان قاطبة ، على أساس من مشاركتهم الكاملة في عملية التنمية ومن التوزيع العادل للفوائد المجنية منها .

وإذ يحيط علماً أيضاً بالنتائج الأولية لمشروع متعلق بتوزيع الدخل[٢١] ،

١ - **يقرر** أن يحث على منح أولوية عالية لتحليل الترابط بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية :

٢ - **يطلب** إلى الحكومات أن يكون هدفها الرئيسي لدى إعداد خطط تنميتها الوطنية هو تحسين نوعية الحياة والظروف الاجتماعية للسكان ، في إطار نهج موحد للتنمية :

٣ - **يوصي** الأمين العام بمواصلة تنفيذ الدراسات والبحوث بغية التوصل إلى حلول ، لاسيما فيما يتعلق بتوزيع الدخل والعمالة وسائر المشاكل الاجتماعية الأساسية :

٤ - **يوصي كذلك** بأن يجري الأمين العام الدراسات والبحوث بغية زيادة المعرفة القائمة فيما يتعلق بترابط المشاكل الاجتماعية والاقتصادية :

٥ - **يحث** على تعاون الأمم المتحدة مع البلدان من أجل وضع خطط قائمة على نهج موحد للتنمية :

٦ - **يطلب** إلى الدول الأعضاء ، نظراً للحالة الاقتصادية الخطيرة التي تواجهها والتي تواجهها البلدان النامية بصفة خاصة والتي تتسم كذلك بارتفاع تكاليف المعيشة ، أن تتخذ تدابير وقائية فيما يتعلق بحالة الفئات المنخفضة الدخل :

٧ - **يرجو** من الأمين العام ان يقدم تقريراً عن نتائج المشروع المتعلق بتوزيع الدخل ، بما في ذلك النتائج المتعلقة بالآثار السيئة للأزمة الاقتصادية العالمية على مستوى توزيع الدخل في البلدان النامية :

٨ - **يرجو كذلك** ، أن تركز جميع التقارير المقبلة المتعلقة بالجوانب الاجتماعية للتنمية ، ولاسيما التقرير المتصل بالحالة الاجتماعية في العالم ، تركيزاً خاصاً على ترابط المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في الوقت الذي تحلل فيه المشاكل الاجتماعية تحليلاً انتقادياً .

الجلسة العامة ١٤
٢٦ أيار/مايو ١٩٨٣

(٢١) E/CN. 5/1983/5 .

١٢/١٩٨٣ - السياسة الاجتماعية وتوزيع الدخل القومي

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يشير إلى قراراته ١٠٨٦ دال (د - ٣٩) المؤرخ في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٦٥ و ١٣٢٢ (د - ٤٤) المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٦٨ ، و ٢٠٧٤ (د - ٦٢) المؤرخ في ١٣ أيار/مايو ١٩٧٧ و ٢٤/١٩٧٩ المؤرخ في ٩ أيار/مايو ١٩٧٩ بشأن توزيع الدخل ،

وإذ يشير أيضاً إلى إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ، الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٥٤٢ (د - ٢٤) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩ ، وإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد الواردين في قرار الجمعية العامة ٣٢٠١ (د إ - ٦) و ٣٢٠٢ (د إ - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الوارد في قرار الجمعية ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، والاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث الوارد في مرفق قرار الجمعية ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ،

وإذ يأخذ في اعتباره الجزء " ثانيا " من قرار الجمعية ٤٨/٣٣ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، الذي أكدت فيه الجمعية أن التقدم الاجتماعي لجميع البلدان يستلزم جملة أمور منها التوزيع العادل والمتوازن للدخل على الصعيدين الوطني والدولي ،

وإذ يضع في اعتباره أن عدم المساواة في ظروف المعيشة وفي مستويات الدخل بين الفئات السكانية في البلدان المتقدمة النمو وفي البلدان النامية يعتبر عقبة كبيرة في سبيل التقدم الاجتماعي والاقتصادي ،

وإذ يساوره القلق بشأن المستوى المرتفع للفقر والتضخم والبطالة من جراء انعدام تطوير الهياكل الاجتماعية ، والاستخدام غير الرشيد للقوى المنتجة في عديد من البلدان ، نتيجة سباق التسلح من بين جملة أمور ،

١ - **يؤكد أهمية** القيام ، بغية تحقيق توزيع أعدل للدخل القومي ، بإعداد وتنفيذ التدابير الفعّالة في ميدان علاقات الملكية ، والسياسة الضريبية ، وإزالة الفوارق القائمة بين المناطق الريفية والحضرية ، والحد من الآثار السيئة للتضخم ، ولاسيما بالنسبة للفئات السكانية المنخفضة الدخل :

٢ - **يرجو** من الأمين العام أن يعد للدورة التاسعة والعشرين للجنة التنمية الاجتماعية تقريراً عن التوزيع العادل للدخل القومي ، وأن يدرج في إطار التقرير المتعلق بالحالة الاجتماعية في العالم معلومات عن التوزيع فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية :

٣ - **يرجو** من الأمين العام أن يولي اهتماماً خاصاً ، في دراساته الاستقصائية وتقاريره المقبلة المتعلقة بالحالة الاجتماعية في العالم ، لتحليلات هيكل الدخل القومي في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ؛

٤ - **يدعو** لجنة التنمية الاجتماعية ، إلى أن تدرج في جدول أعمال دورتها الثلاثين بنداً بشأن التوزيع العادل للدخل القومي .

الجلسة العامة ١٤
٢٦ أيار/مايو ١٩٨٣

١٣/١٩٨٣ - اتباع نهج موحد للتحليل والتخطيط الانمائي في ميدان التكامل الاجتماعي عن طريق المشاركة الشعبية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يضع في اعتباره تعهد الدول الأعضاء باتخاذ تدابير مشتركة ومنفردة بالتعاون مع الأمم المتحدة للمساعدة على وصول جميع قطاعات السكان إلى مستويات معيشة أعلى ولضمان العمالة الكاملة والظروف اللازمة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي بغية تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة الاجتماعية ،

وإذ يضع في اعتباره أن إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ، الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٥٤٢ (د - ٢٤) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩ ، قد شدّد على ترابط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عملية النمو والتغير ذات الطابع الأعم ،

وإذ يضع في اعتباره أيضاً أن الجمعية العامة قد أعلنت في المادة ٢ من إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ضرورة القضاء على جميع أشكال التفاوت ، واستغلال الشعوب والأفراد والاستعمار والعنصرية بما في ذلك النازية والفصل العنصري ، وسائر السياسات والعقائد المتعارضة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها ،

وإذ يدرك أن التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي يتطلبان الاستفادة الكاملة من الموارد البشرية ، بما في ذلك ، وبصفة خاصة ، الاشتراك الفعّال لجميع عناصر المجتمع في تحديد وتحقيق الأهداف المشتركة للتنمية ، فضلاً عن كفالة الفرص المتساوية للتقدم الاجتماعي والاقتصادي لفئات السكان المحرومة بغية تحقيق مجتمع متكامل على نحو فعلي ،

وإذ يدرك أهمية النهج الموحد إزاء التنمية في ميدان التكامل الاجتماعي عن طريق المشاركة الشعبية بغية تحقيق الأهداف الاجتماعية الواردة في إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي وكذلك في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث الواردة في قرار الجمعية العامة ٣٥/٥٦ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ،

واقتناعا منه بوجوب إدامة وتعزيز التوجيه الأساسي لأنشطة مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية التابع لإدارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، التي تدخل ضمن ولاية لجنة التنمية الاجتماعية في إطار المفهوم المتعلق « بالتكامل الاجتماعي » ،

١ - **يؤكد من جديد** أن من الأهمية فيما يتعلق بالتقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي أن تكفل لأكثر فئات السكان تضررا في المجتمع إمكانية الاستفادة الكاملة من المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية في بلدانها على أساس من المساواة التامة ؛

٢ - **يعتقد** أن تطبيق نهج موحد في ميدان التكامل الاجتماعي يرتبط بالتغيرات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية ؛

٣ - **يشدد** على دور مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية في دراسة المشاركة الشعبية لفئات محددة ضمن الاطار الأرحب لاستراتيجيات وسياسات التنمية الاجتماعية على المستويات الدولية والوطنية والاقليمية ؛

٤ - **يرى** أن استراتيجيات وسياسات التكامل الاجتماعي يمكن أن ينظر إليها باعتبارها وسائل وأدوات للتغيير الاجتماعي ، ترمي إلى إزالة العقبات وتخلق الظروف اللازمة للناس ، بما في ذلك أقل فئات السكان اندماجاً ، للاشتراك اشتراكاً تاماً في التنمية وللانتفاع بها ؛

٥ - **يرجو** من الأمين العام أن يقوم بالتعاون مع الحكومات ، وفي حدود الموارد الموجودة بإعداد دراسة عن دور المشاركة الشعبية في صياغة وتنفيذ استراتيجيات وسياسات التكامل الاجتماعي ، بغية تحليل ومقارنة التجربة الاقليمية والوطنية في هذا المجال وجعل هذه الأنشطة أكثر فعالية ؛

٦ - **يدعو** الأمين العام إلى إبلاغ لجنة التنمية الاجتماعية بنتائج هذه الدراسات ؛

٧ - **يرجو** من لجنة التنمية الاجتماعية أن تقوم ، في دورتها التاسعة والعشرين ، ببحث الاتجاهات الأخيرة في استراتيجيات وسياسات التكامل الاجتماعي لأكثر فئات السكان تضررا في البلدان النامية .

الجلسة العامة ١٤
٢٦ أيار/مايو ١٩٨٣